دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة

د. نبيل عبد الرءوف إبراهيم

مدرس المحاسبة

أكاديمية الشروق

ملخص البحث

تتطلب معايير المحاسبة الدولية والمصرية ومعايير التقرير المالى, إعادة تقويم للأصول بالقيمة العادلة فى نهاية الفترة أو السنة المالية للإفصاح عن الأصول بقيمتها الواقعية ، ومن المؤشرات التى تحكم قياس القيمة العادلة القيمة السوقية والتكلفة الاستبدالية وغيرها ، كما ينبغى أعادة تقويم مدى كون تلك المؤشرات من العوامل المحبذة أو اللازمة فى الإرشادات التنظيمية.

ويتمثل دور الرقابة فى الحكم على جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة فى التوصل إلى القيم العادلة ، وخصوصاً فى حالة استخدام منهج التسعير القائم على نموذج تسعير الأصول الرأسمالية. وسوف تتزايد الحاجة لمراعاة الانعكاسات على الاستقرار المالى عندما تقوم الجهات المختصة بوضع المعايير المحاسبية بإصدار الإرشادات فى مجال قياس القيمة العادلة.

ولما كانت الطريقة المستخدمة فى قياس القيمة العادلة تختلف باختلاف العوامل المؤثرة من عدة مخاطر ما بين عوامل مالية (تكلفة التمويل) وعوامل محاسبية (صافى التدفقات النقدية) وعوامل اقتصادية (معدل التضخم) لما لتلك العوامل من مخاطر تؤثر تأثيراً مباشراً على دقة قياس القيمة العادلة وخاصة عند قياس صافى الربح المحاسبى فالباحث يطرحها للدراسة والتحليل الإحصائى لقياس مدى وجود

علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية و العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة , بعد التعرض للقياس الإحصائى للأهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات عند قياس القيمة العادلة, والأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة.

وقام الباحث بدراسة ميدانية لقياس مدى وجود علاقة سببية بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية عند قياس الربح المحاسبى والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة, وأتضح من التحليل الاحصائى وجود تأثير معنوى بما يفيد وجود علاقة بين جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى كما تم الترتيب للأهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية وكذا ترتيب للأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة.

مقدمة :

أوضحت أحداث الأشهر الأخيرة من السنة الماضية 2008 الهشاشة التى يتسم بها النظام المالى لدرجة أنها أثارت العديد من التساؤلات الجوهرية و التى من ضمنها إلى أى مدى توجد مرونة فى الاستجابة السريعة لمعايير المحاسبة للإحداث العالمية . كما برهنت على أن هناك إفراط كبير فى نقل المخاطر وذلك عند عرض الأصول التى تم إعادة تقويمها بالقوائم المالية[1].

كما لعبت القروض والائتمانات الممنوحة للوحدات الاقتصادية من البنوك دوراً مؤثراً فى تحريك الأزمة العالمية إلا أن إعادة تقويم الأصول المالية بصفة خاصة والثابتة بصفة عامة وفق مؤشرات القيمة العادلة ، كان المحرك الأقوى للكساد العالمى والذى أصبح شبحاً يلاحق معظم الشركات الدولية (متعدية الجنسيات) فى الإفصاح عن قيم لا تمثل الواقع.

بدأت معايير المحاسبة استخدام القيمة العادلة للقياس كأساس بديل للتكلفة التاريخية مما يعد تحدياً واضحاً أمام جودة المعلومات المحاسبية فى الوقت الذى يعتبر فيه جوهر نظرية المحاسبة الإفصاح باستخدام التكلفة التاريخية ، مما يتطلب إعادة تصميم الأنظمة المحاسبية لكى تتأقلم مع طرق القياس والإفصاح باستخدام القيمة العادلة.

طبيعة المشكلة :

تتطلب معايير المحاسبة الدولية والمصرية ومعايير التقرير المالي, إعادة تقويم للأصول بالقيمة العادلة فى نهاية الفترة أو السنة المالية للإفصاح عن الأصول بقيمتها الواقعية ، ومن المؤشرات التى تحكم قياس القيمة العادلة القيمة السوقية والتكلفة الاستبدالية وغيرها ، كما ينبغى أعادة تقويم مدى كون مؤشرات قياس القيمة العادلة من العوامل المحبذة أو اللازمة فى الإرشادات التنظيمية والرقابية.

1- تقرير الاستقرار المالى العالمى (GFSR) عدد ابريل 2008– منشورات صندوق النقد الدولى, مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء- مصر

ويتمثل دور الرقابة فى الحكم على جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة فى التوصل إلى القيم العادلة ، وخصوصاً فى حالة استخدام منهج التسعير القائم على نموذج تسعير الأصول الرأسمالية. وسوف تتزايد الحاجة لمراعاة الانعكاسات على الاستقرار المالى عندما تقوم الجهات المختصة بوضع المعايير المحاسبية بإصدار الإرشادات فى مجال قياس القيمة العادلة.

ولما كانت الطريقة المستخدمة فى قياس القيمة العادلة تختلف باختلاف العوامل المؤثرة من عدة مخاطر ما بين عوامل مالية (معدل التمويل) وعوامل محاسبية (صافى التدفقات النقدية الداخلة) وعوامل اقتصادية (معدل التضخم) لما لتلك العوامل من مخاطر تؤثر تأثيراً مباشراً على دقة قياس القيمة العادلة وخاصة عند قياس صافى الربح المحاسبى فالباحث يطرحها للدراسة والتحليل الإحصائى, لقياس مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية و العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة , بعد التعرض للقياس الإحصائى للأهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية عند قياس القيمة العادلة, والأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة.

أهمية البحث :

جاءت الأزمة المالية التى بدأت فى أواخر يوليو 2007 لتبرز إلى السطح القصور الواضح فى طرق القياس المتبعة عند المحاسبة عن القيمة العادلة لأغراض إعادة التقويم للأصول نظرا لان المكاسب والخسائر غير المحققة نتيجة قياس القيمة العادلة لا تعد مؤشراً قاطعا على قيمة الوحدة الاقتصادية إلا إذا تم بيع تلك الأصول ، بالإضافة إلى مكامن الضعف فى منتجات التمويل المركبة الجديدة والمنظومة الداعمة لها من أسواق ونماذج عمل وبيئات تنظيمية.

كما تبرز أهمية هذا البحث فى إلقاء الضوء على المقترحات التى قدمتها المنظمات المهنية بشأن قياس القيمة العادلة وخاصة الإصدار (157) من إصدارات[2] (FASB) والتى تهدف إلى تقوية مواطن الضعف وسد الثغرات القائمة فى الأطر المحاسبية وكيف تساهم الإصدارات المهنية فى تحسين معلومات القوائم المالية.

[2]- http://www.fasb.org/st/summary/stsum157.shtml

- **أهداف البحث :**

يمكن صياغة أهداف البحث على النحو التالى :

1- التعرف على أهم العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة للأصول المالية والأصول الثابتة والأصول غير المتداولة.

2- السعى وراء معرفة مدى قدرة التنظيمات المهنية فى سرعة إجراء التعديلات فى الإصدارات المحاسبية حول قياس القيمة العادلة كخطوة لمسايرة التقلبات التى تمر بها أسواق المال لعالمية.

3- دراسة الأهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية .

4- اختبار لترتيب العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة فى ظل الظروف الراهنة.

- **منهج البحث :**

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى وتختتم بدراسة إحصائية وذلك من خلال عرض للخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وتأثيرها على قياس صافى الربح المحاسبى ومدى مساهمتها فى توجيه معايير المحاسبة نحو قياس القيمة العادلة سعيا للوصول إلى قيمة عادلة للدخل المحاسبى. و ترتيب للعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة وصعوبات تطبيقها وانعكاساتها على نسب التحليل المالى لما لها من تأثير على القيم التاريخية والتى قد يستفيد منها متخذى القرار. ويطبق الباحث ذلك وفقا لما يلى :

1- مصادر معلومات الدراسة :

- مصادر أولية : سيتم التركيز على جميع المصادر المتاحة للدراسات السابقة أو الدوريات العالمية والمحلية لانتقاء أحدث المستجدات والعقبات التى تواجه تطبيق قياس القيمة

العادلـة. بالإضـافة إلـى إجـراء المقـابلات وتجميـع قـوائم الاستقصاء لعينة الدراسة وتحليلها وتقيم نتائجها.

- مصـادر ثانويـة : مـن خـلال الحصـول علـى معلومـات لشـركات عينـة الدراسـة لقطـاع مـن قطاعـات الاقتصـاد القـومى ويحـددها الباحـث لقطـاع المقـاولات والاسـتثمار العقارى.

2- الأسلوب الإحصائى المستخدم :

يقوم الباحث باستخدام اختبار تحليل التباين واختبار المقارنـات المتعددة وذلك للاختبـار والمفاضـلة بـين عينـة الدراسـة بالإضـافة الـى اختبـار : T حـول القيمـة المتوسطة , كما يستخدم الباحث اختبار كا[2] .

3- عينة الدراسة :

تتمثل عينة الدراسة فى مجموعة من شركات المقاولات والاستثمار العقارى وشركات الخدمات المالية العاملـة فـى مصـر مـن شـركات الأمـوال فـى قطـاع الأعمـال والخاص .

- **فروض البحث :**

1- لا توجد علاقة ارتباط بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية و دقة قياس القيمة العادلة.

2- لا يوجـد اخـتلاف بـين مخـاطر القيـاس (مخـاطر ماليـة و محاسـبية و اقتصـادية) عند قياس القيمة العادلة.

3- لا توجـد علاقـة بـين خصـائص جـودة المعلومـات المحاسـبية والعوامـل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى .

- **حدود البحث :**

1- يخرج عن نطـاق البحـث جميـع أنشـطة الشـركات مـن القطاعـات الأخـرى بالاقتصـاد القـومى بخـلاف شـركات المقـاولات والاسـتثمار العقـارى والشركات المالية.

2- يخرج عن نطاق البحث التعرض للدخل الاقتصادى وإنما التركيز على الدخل المحاسبى والذى تفصح عنه القوائم المالية (قائمة الدخل).

3- يهتم البحث بالعوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة فيما يتعلق بالأصول الثابتة والأصول غير المتداولة (الاستثمار العقارى المستحوذ عليه للتأجير أو البيع فى الفترات المالية التالية) والأصول المالية وبالتالى يخرج عن نطاق البحث باقى عناصر الأصول من الأصول المتداولة والمعنوية وعناصر الالتزامات.

- **خطة البحث :**

ولتحقيق أهداف البحث يتم تقسيم البحث إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قياس الربح المحاسبى

المبحث الثانى : العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة.

المبحث الثالث : الإصدارات المحاسبية الهادفة إلى القياس باستخدام طريقة القيمة العادلة

المبحث الرابع : دراسة ميدانية لتحديد العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة.

- **الدراسات السابقة :**

1- دراسة (د.عبد الناصر محمد سيد درويش : 2008)[3]

استهدفت الدراسة التعرف على التطورات الحديثة في مجال قياس القيمة العادلة عند إعداد المعلومات المالية, وانعكاس ذلك على أداء الوظيفة المحاسبية ، كما تناولت الدراسة التعرف على أهم المشاكل والصعوبات عند قياس القيمة العادلة من وجهة نظر القياس والإفصاح المحاسبي ، ولكنها لم تصل إلى عرض للعوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة.

[2]- د. عبد الناصر محمد سيد درويش تقييم اتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية وانعكاساتها على الوظيفة المحاسبية - دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية , كلية التجارة- جامعة المنصورة. المجلة المصرية للدراسات التجارية المجلد 31 العدد الثاني (2008)

2- دراسة (Zacharski, Alan Rosenblat : 2007)[4]

علقت تلك الورقة على وصف الإصدار 157 الصادر من مجلس معايير المحاسبة الامريكى بغرض مقاييس القيمة العادلة بصورة تضع تعريف للقيمة العادلة، مع عرض لأساليب التقويم المتبعة فى قياس القيمة العادلة التى نص عليها الإصدار ومنها أسلوب التقييم على أساس سعر الدخول فى السوق والسعر الذى يستخدم عندما يرسى العطاء والسعر المطلوب للخروج من السوق إلا أن الدراسة لم تشير من قريب أو بعيد إلى الأدوات والصعوبات التى تقابل البائعين والمشترين فى تحديد القيمة العادلة بشكل موضوعى يتقابل مع أسعار السوق السائدة

3- دراسة (Elaine Henry, Oscar : 2007)[5]

تناولت تلك الدراسة الخطوة الثانية من إجراءات القياس للقيمة العادلة من خلال دراسة تحليلية لعوامل اقتصادية ومالية فى شكل محاسبى يشير الى أهمية عدم إغفال سعر الفائدة السائد فى السوق ومعدل التضخم عند قياس القيمة العادلة لما لها من آثار بالسلب والإيجاب على تذبذب القيمة كما أشارت إلى أن الأرباح الموزعة للأوراق المالية التى تحتفظ بها الشركات حتى تاريخ الاستحقاق يكون لها أثر مباشر على تحديد قيمتها على أساس القيمة العادلة كإصدار FASB 157 ، وكلما كانت المعلومات التى يتم جمعها لقياس القيمة تعبر بوضوح وشفافية وموضوعية كلما كانت القيمة التى يتم قياسها اقرب الى الواقع.

4- دراسة (Paul Kraft : 2005)[6]

تفترض تلك الدراسة أن منهجية قياس القيمة العادلة لابد وأن تعتمد على دراسة عناصر متعددة من المتغيرات فى السوق المالى ومنها أسعار الفائدة والعوائد المحققة من صناديق الأموال المستثمرة فى الاوراق المالية والعائد من الفرصة البديلة فى الاستثمار فى أصول لا توجد بها مخاطرة حيث أن الاستثمار

[4] - Zacharski, Alan Rosenblat: "Fasb statement on fair value measurement" Journal of Investment Compliance, 2007 Vol: 8, Iss. 1

[5]- Elaine Henry, Oscar J. Holzmann, Ya-wen Yang: "FASB: Fair value measurements: The next step" Journal of Corporate Accounting & Finance : 2007 Vol 18 Iss 6,

[6] -Paul Kraft, "Fair value methodologies" Journal of Investment Compliance, 2005 Vol: 6, Iss. 1

فى أصول المشروع تجتنبها مخاطر للملاك ، وبالتالى قيمتها تختلف عن القيمة المقابلة لأموال مستثمرة فى أصول لا توجد بها ذات المخاطرة مما يؤثر على قيمة أصول المشروع قبل تأثيرها على العائد. كما ناقشت الورقة ان قيمة الأصول المستثمرة فى الشركات العامة ذات التطابق تختلف قيمتها عن قيمة الأصول المستثمرة فى الشركات الخاصة لما للشركات العامة من حماية وإعادة هيكلة وتمويل من المالك والذى تكون فيه الدولة صاحبة حقوق الأغلبية وبالتالى فعلى إدارات الشركات وهى بصدد إعادة التقويم للأصول مراعاة الأصول المستثمرة لدى أطراف ذوى علاقة عن الأصول المستثمرة فى شركات أخرى لا تربطها أية علاقة ، ولكن الورقة لم تحدد العوامل المؤثرة على القيمة العادلة عند إجراء التقويم والمحاسبة عن القيمة العادلة.

5- دراسة (Bill Bergman : 2004)[7]

تناولت الدراسة الإصدارات المحاسبية لبعض الدول والتى تطبق معايير المحاسبة الدولية بخصوص قياس القيمة العادلة, كما عرفت الدراسة تعريفات متعددة للقيمة العادلة وفق إصدارات العديد من الدول التى تختلف أحيانا مع المعايير الدولية ولكن اتفقت فى النهاية ان القيمة العادلة تمثل قيمة الأصل فى سوق المنافسة الكاملة بين بائع راغب فى البيع ومشتري راغب فى الشراء وان القيمة العادلة للأصول غير المتداولة فى السوق هى محصلة عوامل عدة من ضمنها أسعار التحويل بين الشركات غير المرتبطة فيما يعرف بالأسعار المحايدة. ولكنها لم تقدم ما هى تلك العوامل.

6- دراسة (Allister Wilson : 2001)[8]

تناولت تلك الدراسة الطرق التى تستخدمها البنوك فى التقرير المالى للحد من الآثار السلبية الناجمة من قياس القيمة العادلة فى الأدوات المالية على الصعيد العالمى, كما أن الاستعانة بشركات متخصصة لقياس القيمة العادلة أصبح ضرورياً للحد من

[7] - Bill Bergman: "Accounting for Money: The fair value of cash assets and deposit liabilities", Advanced in Public Interest Accounting, 2004, Vol, 10.

[8] - Allister Wilson, "Fair Value and measurement where the conflicts lie" Journal Balance Sheet, 2001Vol 9, Iss .4

العقبات الاقتصادية فى قياس القيمة العادلة من اجل قياس موضوعى يتقارب مع القيم الواقعية فى سوق المنافسة الكاملة ، وأشارت الدراسة إلى أن قياس القيمة العادلة من الأمور الشائكة لما لها من صعوبات فى القياس. ولكنها لم تتعرض لشرح تلك الصعوبات.

7- دراسة (Patricia Jackson, David Lodge : 2000)[9]

ناقشت الدراسة مسودة معيار محاسبى انجليزى تم نشره مؤخرا عن بنك انجلترا والذى غطت تعاملاته معظم المنطقة فى إشارة واضحة, بان الإفصاح عن العوامل التى استخدمت فى قياس القيمة العادلة لمحفظة الأوراق المالية التى يحتفظ بها البنك يعطى انطباع عند صناع القرار من المستثمرين, بمدى توثيق المعلومات التى حصل عليها البنك على الرغم من الآثار السلبية للازمة المالية العالمية, والتى بدأت فى أمريكا وامتدت لمعظم دول العالم والتى كان من أسبابها عدم الإفصاح عن قيمة الأصول المالية داخل محفظة الأوراق المالية للبنوك, وأرجعت الدراسة ذلك إلى عدم الإفصاح للقيمة العادلة للأصول المالية. ولكنها لم توضح العوامل التى تؤثر على قياس القيمة العادلة وهل هناك علاقة مباشرة بين جودة المعلومات المستخدمة فى إعادة التقويم والدخل المحاسبى للشركات التى تقوم بإعادة تقويم لأصولها باستخدام القيمة العادلة.

[9] - Patricia Jackson, David Lodge, "Fair value accounting and the future of financial instruments" Balance Sheet: 2000, Vol: 8, Iss. 5

المبحث الأول
خصائص جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قياس الربح المحاسبى

يتطلب مواكبة التغييرات فى بيئة تكنولوجيا المعلومات[10] من جانب المعلومات المحاسبية القدرة والمرونة والاستجابة السريعة لملاحقة التطور الذى يحدث على الصعيد العالمى فى نظم المعلومات من الاستجابة للعرض والإفصاح من جانب ، و مدى جودتها من جانب آخر لأغراض دقة القياس والتناغم مع احتياجات متخذى القرار والمستثمرين عند عرض القوائم المالية والتى من بنودها صافى الربح المحاسبى.

تعتبر قائمة الدخل القائمة التى تفصح عن صافى الربح المحاسبى والمتولد من مقابلة الإيرادات بالتكاليف خلال فترة زمنية معينة متفق عليها وفق أسلوب أو منهج العمليات وهو أسلوب يختلف عن مفهوم ثروة الملاك.

يهتم الكثير من الفقهاء فى علم المحاسبة والمراجعة بدراسة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية وأثرها المباشر سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين – الحاليين والمرتقبين – في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة ، أو من جانب تأثيرها على أسعار الأصول المالية بصفة خاصة و على جميع الأصول بصفة عامة[11].

ولما كان دور المعلومات المحاسبية المعلنة بالقوائم المالية يتمثل فى أثرها المباشر على الأصول المالية فهذا الدور يتوقف على مستوى جودة تلك المعلومات بالإضافة إلى اعتماده على مستوى الكفاءة التي يتمتع به هذا السوق

10- د. أحمد حلمي جمعه، د. عطا الله خليل، " معايير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات – التطورات الحالية "، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة – جامعة المنوفية، السنة الرابعة عشر، العدد. 2, سنة : 2002

11- د. محمد أشرف عبد البديع ."دور الإفصاح الفترى عن المعلومات وتقارير الفحص المحدود عليها فى تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية" المجلة العلمية – كلية التجارة – جامعة أسيوط. العدد الثلاثون, سنة 2001

ونوعية تلك الكفاءة وهل هي كفاءة تبادلية أم كفاءة تشغيلية أم كفاءة هيكلية أم جميعها معاً.[12]

مما لا شك فيه أن للمعلومات المحاسبية خصائص نوعية لابد وان تكون متوافرة لتحقيق أغراض الجودة ولتحقيق المصداقية فى الدخل المحاسبى[13] ، الأمر الذى يتطلب معه البحث بصفة دائمة عن خصائص لجودة المعلومات المحاسبية لعرض نتيجة الاعمال بصورة تشجع متخذى القرار فى الاعتماد عليها، وخاصة وان قياس الدخل المحاسبى اصبح الان فى ظل تطورات معايير المحاسبة يعتمد على قياس القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية للافصاح عن القيم الواقعية للاصول, فى ظل ظروف التذبذب فى الاسواق ونماذج التسعير المطورة مرة بالتدفقات النقدية ومرة أخرى بالتدفقات المخصومة.

قام البعض[14] بعرض العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية عند قياس الدخل المحاسبى والعلاقات المتبادلة عند قياس القيمة العادلة[15] وسوق المنافسة الكاملة والتى قام الباحث بتطويرها لتفى بأغراض الدراسة من خلال الشكل التالى:

12- د. عطا الله خليل ." دور المعلومات المحاسبية فى ترشيد قرارات الاستثمار فى سوق عمان للاوراق المالية" المؤتمر العلمي الرابع – استراتيجيات الاعمال فى مواجهة تحديات العولمة (الريادة والابداع) – جامعة الزيتونة , الأردن : 2005

13- Hendrickson, Eldon S. And Michael F. Van Breda, 1992, Accounting Theory, Fifth Edition, Irwin/McGraw-Hill 1992, P 132.

15- لمزيد من التفاصيل راجع : د. محمد أحمد إبراهيم خليل "دور حوكمة الشركات فى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية "دراسة نظرية تطبيقية".مجلة الدراسات والبحوث التجارية. كلية التجارة – جامعة بنها , العدد الاول سنة : 2005

14- د. ظاهر ظاهر القشي. "أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات الأردنية في ظل تكنولوجيا المعلومات والقيمة العادلة" مجلة المدقق - جامعة الإسراء – قسم المحاسبة ، العدد 67-68 أيلول 2006، الاردن.

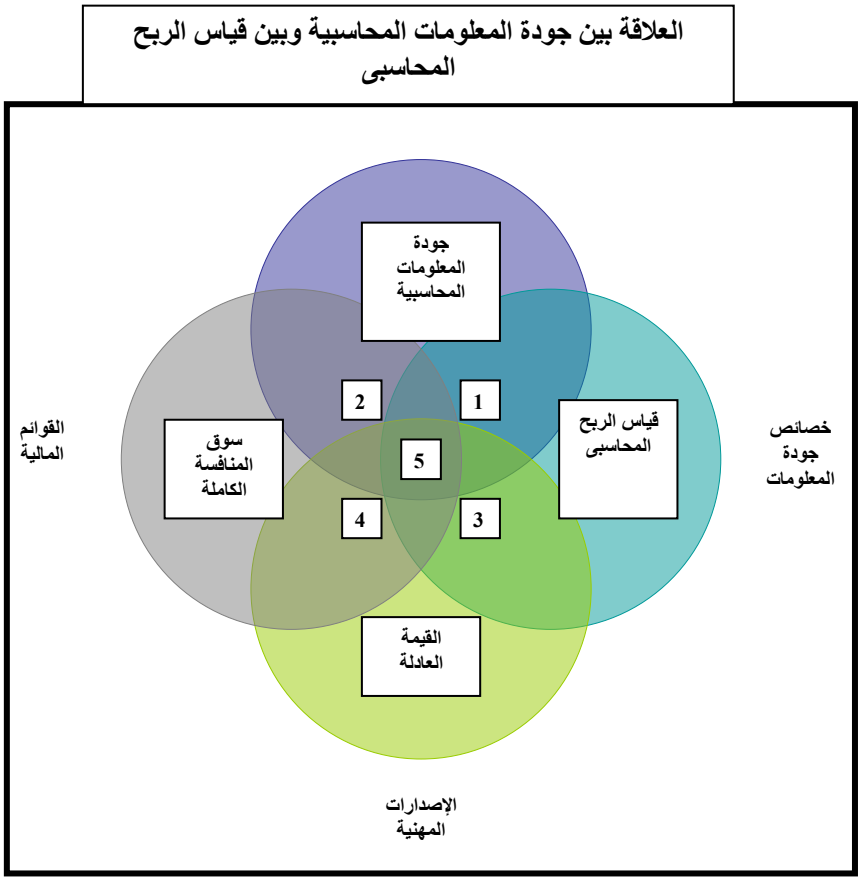

تتمثل المنطقة المتقاطعة رقم (1) فى الدور المتبادل بين كل من جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قياس الربح المحاسبى ، في الوقت الذى تؤثر فيه سوق المنافسة الكاملة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية من خلال المعلومات المنشورة بالقوائم المالية و هذا ما توضحه المنطقة المتقاطعة رقم (2) أما المنطقة رقم (3) تشير الى العلاقة بين العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى فى ظل توافر خصائص نوعية لجودة المعلومات , بينما تشير المنطقة رقم (4) إلى العلاقة القوية بين الإصدارات المهنية الرامية إلى توحيد قياس القيمة العادلة للأصول المعروضة فى القوائم المالية فى ظل سوق المنافسة الكاملة من خلال حركة تداول الأصول سواء مالية أو أصول أخرى.

أما المنطقة رقم (5) نقطة التقاء وترابط العناصر الأربعة والتي تتمثل في الآثار المباشرة فى مدى دلالة المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية والتى تؤدى الى القياس العادل لقيم الأصول متمثلاً في مدى تأثير المعلومات علي الأداء المتميز وتوازن المصالح للوحدات الاقتصادية.

ومما لاشك فيه أن الخصائص التي تتسم بها جودة المعلومات المحاسبية و تمثل الإمداد المباشر للمحاسب من معلومات عند إعداد القوائم المالية تتمثل فى خصائص أساسية وخصائص رئيسية بالإضافة إلى خصائص ثانوية يمكن عرضها على النحو التالى [16]:

م	الخصائص النوعية لجودة المعلومات	المقصود بها
1	الملائمة Relevant	وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من البيئة والأغراض التي تعد من أجلها و تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم البدائل التى يتعلق بها القرار
3	الوثوق Reliability	أن تكون هذه المعلومات مستندية ، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر الثقة في تلك المعلومات كما تبرر إمكان الاعتماد عليها كما أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر – مستقل عن الشخص الأول – بتطبيق نفس الأساليب
3	الحياد Neutrality	اصطلاح يصف عدم التحيز .و هذه الصفة تتفق مع مستندية المعلومات لأن المعلومات المتحيزة - بحكم طبيعتها - معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها. وتساعد المعلومات المحاسبية التي تتصف بالحياد الوفاء بالاحتياجات المشتركة لمتخذى القرار - وتتسم المعلومات المحاسبية بأنها معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب أية نتائج محددة مسبقا

[16]- Richard G. Schroeder; Myrtle W. Clark; and Jack M. Cathey; Accounting Theory and Analyses, John Wiley & Sons, Inc. 2001. Page (19).

- من إصدارات مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكى (FASB) قائمة المفاهيم رقم (2) والتى تم إصدارها في سنة 1980بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية Qualitative Characteristic of Accounting Information

4	القابلية للمقارنة Comparability	تؤدى إلى التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة ، كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة.
5	التوقيت الملائم Timeliness	تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة المعلومات المحاسبية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها. وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها، أو إذا تم التراخى فى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها
6	قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب Understanding	لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية ، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى.
7	الأهمية النسبية والإفصاح التام الأمثل Materiality & Disclosure	أن القوائم المالية التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تفصح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية. وكثيرا ما تنطوي المعلومات المحاسبية - باعتبارها وسيلة قياس واتصال - على تقديرات اجتهادية تعتمد إلى حد كبير على تقييم مستوى الأهمية النسبية.
8	القيمة التنبؤية Predictive Value	أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية.
9	اقتصادية المعلومة Economic	تتمثل فى الجدوى الاقتصادية التي تتحدد من خلال قدرة المعلومات المحاسبية على تحقيق عائد أكبر من تكلفة إنتاجها.
10	الثبات Consistency	وهي تعني الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى ، وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم أخذ ذلك بنظر الاعتبار من قبل المستخدم.

ومتى كان هناك توافر بالقدر الكافى للخصائص النوعية فى المعلومات المحاسبية كلما كان الحكم على درجة الجودة بها عاليا , بالشكل الذى ينعكس على دقة قياس الربح المحاسبى بالقوائم المالية .

المبحث الثانى
الإصدارات المحاسبية الهادفة إلى القياس باستخدام القيمة العادلة

أولا : معايير المحاسبة الأمريكية (FASB)

أوضح الإصدار رقم 157 من إصدارات معايير المحاسبة الأمريكية (FASB)[17] والذي روعي فيه توفير المعلومات المالية للمستثمرين بشكل موسع حول المدى الذي تقوم فيه الوحدات الاقتصادية بقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة ، فإن المعلومات التي تستخدم لقياس القيمة العادلة ، تؤثر بشكل مباشر على قياس القيمة العادلة المتعلقة بقياس الدخل المحاسبي بشكل موضوعي. وتم تفعيل هذا الإصدار عن السنوات المالية اعتبارا من بعد 15 نوفمبر 2007.

يوفر الإصدار 157 قدرا أكبر من الاتساق فى المعلومات المحاسبية عن الماضى والتى تشتد الحاجة إليه في تنفيذ الممارسات المحاسبية لأغراض قياس القيمة العادلة للشركات ومن المرجح أن لها تأثير كبير على كيفية حساب قيمة الاستثمار في محفظة الشركة , ويؤكد الإصدار 157 خروج الثمن مقابل دخوله في تحديد سعر القيمة العادلة. وهو يفترض أن منظم الصفقة ، قام بعرض الموجودات بالسوق لفترة زمنية كافية قبل قياس القيمة. ويؤكد الإصدار إن المشاركين في السوق لابد و أن يكونوا على استعداد تام للبيع والشراء داخل سوق نشطة تتوافر فيها الرغبة لدى البائع للبيع والرغبة لدى المشترى للشراء. من منطلق أن الإدارة هي المسئولة عن المعلومات الواردة في قوائمها المالية, ومن ثم فعليها الاعتماد على متخصصين خارجين في توفير القيمة لقياس القيمة العادلة التي تمثل مبالغ للبنود المعروضة بالقوائم المالية.

[17]- Howard Altman, S FAS No. 157 "Fair Value Measurements". CAP Journal, December 12, 2007

القيمة العادلة والقيود

توجد بعض القيود على تحديد القيمة العادلة وهذا من شأنه يستوجب أن يكون هناك اهتمام من الشركات بإجراء التقويم والقياس لأصولها أو حتى التى لديها محفظة أوراق مالية وذلك لتحرى الدقة عند المحاسبة عن القيمة العادلة مثل تسعير الأصول فى سوق يتغلب عليه الاحتكار ولا توجد فيه نماذج للتسعير والتقويم أو الأسعار المرجحة أو سوق غير نشطة وبالتالى فالمهم عند قياس القيمة العادلة أن تكون السوق نشطة وليست ثانوية وتوجد الرغبة لدى أطراف السوق فى البيع والشراء فى ظل الشفافية.

إن توفير بعض من المعلومات الجيدة للشركات التى تقوم بأغراض التقويم كطرف ثالث من صناع القرار تتطلب شفافية عن الاستثمارات والأصول المطلوب تقويمها من إدارة تلك الشركات بحيث ان القيمة العادلة لتلك الاستثمارات تكون مساوية لذات القيمة كما لو كانت ستباع اليوم. أن الإصدار 157 يتطلب الاستفادة من الأسعار المعروضة فى السوق وحجم ومستوى النشاط وهل الأدوات المطلوب تقيمها فى سوق رئيسية أم فى سوق فرعية لا تتوافر فيه عوامل المنافسة الكاملة .

يرى المعهد الامريكى للمحاسبين والمراجعين (AICPA) بعض الشكوك حول ما إذا كانت تكاليف المعاملات التي تكبدتها الشركات في شراء استثمار ينبغي الانفاق عليها لتظل قيمتها قريبة من القيمة العادلة لها بالأسواق على أساس التوجيه الوارد فى الإصدار 157. دليل يشير إلى أن الأرباح والخسائر غير المحققة من إعادة التقويم لا تمثل انخفاضا فى ثروة الملاك بالقدر الذى تعكس نتيجة أعمال قرارات الإدارة الرشيدة الأمر الذى يتطلب الالتجاء إلى لجنة الشركات وفق إجراءات الحوكمة.

ثانيا :معايير المحاسبة الدولية المعيار (39) الادوات المالية[18]:

ينص هذا المعيار "على وجوب قياس الأدوات المالية وفقا للقيمة العادلة" حيث قسم الموجودات المالية إلى أربعة مجموعات كالتالي[19] :

[18] - www.iasb.uk

[19]- لمزيد من التفاصيل راجع :

المجموعة الأولى : الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة:

وهي تلك الموجودات المالية التي تشتريها الشركة ويكون الغرض الأساسي من اقتنائها هو تحقيق الأرباح في المدى القصير من خلال التغير في أسعارها، حيث يتم قياس وتقويم هذه الموجودات عند إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من عملية التقويم في قائمة الدخل في الفترة التي تحدث فيها.

المجموعة الثانية : الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق:

وتمثل الموجودات المالية التي يكون لدى الشركة النية أو القدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ استحقاقها، ويجب أن يتم قياسها وإظهارها بالتكلفة المطفئة مطروحا منها أية مخصصات معدة لمقابلة الانخفاض في قيمتها.

المجموعة الثالثة : القروض والمدينون الذين أنشأتهم الشركة:

وتمثل الموجودات المالية التي تنشئها الشركة عن طريق تزويد المقترض بالأموال أو تقديم الخدمات وبطريقة مباشرة، ويجب قياسها بالتكلفة مطروحا منها أية مخصصات معدة لمقابلة الانخفاض في قيمتها.

المجموعة الرابعة : الموجودات المالية المتوفرة (الجاهزة) للبيع وتمثل هذه الموجودات التي ليست :

- محتفظ بها للمتاجرة
- محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.
- قروض أو مدينون.

- موسوعة معايير المحاسبة الدولية . من إصدارات مجمع المحاسبين والمراجعين العرب, مكتب طلال أبو غزالة. الأردن 2003
- د. طارق حماد, موسوعة معايير المحاسبة الدولية (المعيار 39) الأدوات و المشتقات المالية, مكتبة عين شمس . سنة 2003 :
- د. عصافت عاشور, المحاسبة عن الأدوات والمشتقات المالية. مكتبة عين شمس , القاهرة : 2002
- **د. هيثم السعافين، الاتجاهات المحاسبية الحديثة في تقييم الموجودات وأثرها على القرارات الاستثمارية ، مجلة المدقق. العدد 52-53، جامعة الإسراء ,الأردن : 2003 نقلا عن د. ظاهر القشى, مرجع سابق**

والمقصود بها تلك الموجودات المالية التي يمكن أن تبيعها الشركة في أي وقت تحقق عائدا بها أو ترغب ببيعها عند الحاجة، ويجب أن يتم قياسها وتقويمها بالقيمة العادلة مطروحا منها أية مخصصات معدة لقاء تدني قيمتها، والربح أو الخسارة الناتجة من عملية التقويم يتم الاعتراف بها أما في قائمة الدخل للفترة التي حدثت بها أو في بند منفصل ضمن حقوق الملكية تحت مسمى أرباح أو خسائر غير محققة.

محددات معيار رقم (39)

لقد ورد في المعيار عدد من المحددات من أهمها:

في حال قيام الشركة بنقل أو ببيع موجود مالي من مجموعة الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق قبل استحقاقه، لا يحق للشركة أن تصنف بقية الموجودات المالية من نفس الصنف مرة أخرى ضمن نفس التصنيف لمدة سنتين.

النقل من مجموعة المتاجرة إلى أي مجموعة أخرى ممنوع.

عدم جواز النقل إلى فئة المتاجرة إلا في حال وجود دليل على إمكانية تحقيق ربح فعلي في فترة قصيرة تبرر عملية النقل.

ثالثا : معايير المحاسبة المصرية :

سارت مصر على هذا النهج اعتبارا من سنة 2006 عندما أصدر وزير الاستثمار القرار الوزارى رقم 243 لسنة 2006 بسريان معايير المحاسبة المصرية[20], واعتماد القيمة العادلة فى معظم المعايير لأغراض إعادة التقويم. و تلك المعايير يتم تطبيقها على السنة المالية التى تبدأ اعتبارا من 2007/1/1

كما أصدرت بعض التنظيمات المهنية بالدول العربية (السعودية)[21] تصريحات بالسماح للشركات، إعادة تقويم أصولها غير المتداولة باستخدام خصائص أخرى للقياس تختلف عن التكلفة التاريخية مثل القيمة العادلة، وفقا لمعايير المحاسبة الدولية في المواضيع التي لم تشملها معايير المحاسبة السعودية وذلك اعتبارا من 2008/12/31 .

[20]- د. محمد عبد العزيز خليفة , معايير المحاسبة المصرية وآثارها الضريبية. مكتبة عين شمس, القاهرة : 2007

[21]- موقع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين على شبكة الانترنت http://www.socpa.org.sa/index.php

واشترطت لذلك خمسة ضوابط لتحديد القيمة العادلة للأصول :

1- أن تأخذ المنشأة في الاعتبار ما يلي لتحديد القيمة العادلة للأصول غير المتداولة :

- إمكانية تقدير القيمة العادلة في نهاية السنة المالية بدرجة معقولة من الثقة للأصل غير المتداول على أساس السعر الذي يمكن أن يباع به .
- أن أفضل تقدير لمبلغ القيمة العادلة يتم من خلال وجود سوق نشطة تحدد فيها القيمة العادلة أو تتوافر فيها المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد القيمة العادلة .
- يمكن أن يتم تسهيل تحديد القيمة العادلة لأصول غير متداولة معينة (مثل الأصول الحيوية) من خلال تجميع تلك الأصول حسب خواص هامة معينة (مثل العمر أو النوعية)، بحيث يتم التسعير بناء على تلك الخواص .

2- الثبات والاستمرارية في الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول غير المتداولة، ما لم يكن هناك مبررات مقبولة لعدم الإفصاح، مع ذكر هذه المبررات .

3- العرض في جدول مقارن لقيم تلك الأصول غير المتداولة حسب نموذج التكلفة التاريخية وحسب نموذج القيمة العادلة والإفصاح عن هذا الأثر مختصرا في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية على قائمة الدخل والمركز المالي وربحية السهم فيما لو عكست في صلب القوائم المالية .

4- أن تفصح المنشأة ضمن السياسات المحاسبية بأن الطريقة المتبعة في تقويم الأصول غير المتداولة هو نموذج التكلفة التاريخية كما تم عرضها في صلب القوائم المالية، مع الإفصاح عن أسباب أهمية تقديم معلومات عن القيمة العادلة لهذه الأصول.

5- أن يتم الإفصاح عن القيمة العادلة لجميع سنوات المقارنة المعروضة، ما لم تكن السنة المعروضة هي السنة الأولى لعمل المنشأة.

رابعا : معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية:

أجرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تعديلا على أحد معاييرها المحاسبية " الاستثمارات " في خطوة لمسايرة التقلبات التي تمر بها أسواق المال العالمية. وتهدف الهيئة من ذلك إلى وضع صناعة التمويل الإسلامي الدولية في موقف أقوى يؤهلها للتعامل مع البيئة المالية العالمية الحالية، في خطوة وصفت بأنها

تضع محاسبة الاستثمارات في البنوك الإسلامية على قدم المساواة مع البنوك التقليدية ويأتي هذا القرار في أعقاب الهبوط الذي حدث في الفترة الأخيرة في أسعار الصكوك والأسهم في المنطقة وعلى الساحة العالمية [22].

يختص هذا التعديل بالمعالجة المحاسبية للخسائر غير المحققة نتيجة إعادة تقويم للأصول المالية بقيمتها العادلة المدرجة ضمن المحافظ الاستثمارية الجاهزة للبيع لدى المؤسسات المالية الإسلامية من الصكوك والأسهم . يقضي التعديل أن تقيَّد الخسائر غير المحققة في القوائم المالية للمؤسسة المالية تحت بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمار، بصرف النظر عن الرصيد المتبقي لهذا الاحتياطي مما يعنى عدم إدراج الخسائر غير المحققة فى بيان الإرباح والخسائر الناتجة عند المحاسبة للقيمة العادلة. وهذا التعديل يساير المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS ، وهو يضع الآن محاسبة الاستثمارات في البنوك الإسلامية على قدم المساواة مع البنوك التقليدية أو قريباً منها.

و من وجهة نظر محاسبية، فإن هذا التعديل يسمح للوحدات الاقتصادية بزيادة القدرة على امتصاص التقلب الكبير في أسعار الأصول فى قائمة المركز المالى, وتزداد المخاطرة فى المدى الذى يحكم إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند إجراء المقارنة فى حالة غياب المعلومات المحاسبية ذات الجودة المرتفعة كإيضاحات متتمة للقوائم المالية.

22- الجريدة الاقتصادية السعودية , عدد 2008/11/8

المبحث الثالث

العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة

السؤال الذى يطرح نفسه[23] :

1- هل تطبيق المعيار المحاسبي الأمريكي 157 والمتعلق بالقياس بالقيمة العادلة (يعادل المعيار المحاسبي الدولي 39 المشتقات المالية) يعد من أحد أسباب الأزمة العالمية وخصوصا في ظل وجود شكوك حول إساءة تطبيق المعيار.

2- هل يؤثر المعيار على نوعية المعلومات المالية المتاحة للمستثمرين.

3- ما مدى إمكانية إجراء التعديلات على المعيار، والمعايير المحاسبية البديلة للمعيار المحاسبي رقم 157. لرفع الشكوك حول تطبيق هذا المعيار إذا كانت ترجع أسباب الأزمة إلي تطبيقه

وبالمقابل فقد كان هناك رسائل من الأصوات التي تدافع عن معيار القيمة العادلة[24] :

الرسالة الأولى :

(Quality Centre for Audit) والمرسلة إلى الكونغرس بتاريخ 2008/9/30 يوضحون فيها بأن وقف محاسبة القيمة العادلة ليس في مصلحة أسواق رأس المال وأنها ستعيد بالتقرير المالي إلى الوراء حيث الشفافية أقل والقدرة على المقارنة أضعف.

الرسالة الثانية :

(Institutional Investors Council) والذي يدير أعضاؤه أصولا بقيمة 3 تريليون دولار حيث بعثوا بتاريخ 2008/10/1 برسالة إلى هيئة تداول الأوراق

---

[23]- Estimating Fair Value (157) of Financial Instruments in Inactive Markets 4 Accounting Standards Board Staff Financial Reporting Commentary, November 20,2008

[24]- See http://www.oecd.com/ accounting report of 2008
http://www.fasb.org/news/2008-FairValue. AcSB staff considers this guidance to be consistent with Canadian standards.

المالية (SEC) أوضحوا فيها بأن تعليق العمل بمحاسبة القيمة العادلة سيقلل من الشفافية وسيضعف ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال ولن يساعد ذلك في حل المشكلة، وأن تلك المحاسبة هي طريقة لإيصال المعلومات للمستثمرين وهي ليست السبب وراء الأزمة.

الرسالة الثالثة :

قيام CFA Institute (مؤسسة عالمية تضم حوالي 97 ألف خبير استثمار) بإجراء استبيان ضمن الاتحاد الأوروبي تضمن سؤالين :

رقم السؤال	عنوان السؤال	نسبة الإجابة بنعم	نسبة الإجابة بلا
الأول	هل تدعم وقف العمل بمعايير القيمة العادلة وفقاً لمعايير التقرير المالي IFRSs	%21	%79
الثانى	هل تعتقد بأن الوقف سيزيد أو ينقص من الثقة في النظام المالى الأوروبي؟	%15	%85

ومن خلال إجابة السؤال الثانى والذى يتضح منه أن زيادة الثقة (15%) وبنقصان الثقة (85%) تشير إلى أن الإبقاء على المعيار كما هو يؤدى إلى زيادة ثقة الداخلين فى السوق لأغراض إعادة التقويم والاطلاع على نماذج التسعير (نموذج تسعير الأصل الرأسمالى).

وفي ضوء ذلك الاستبيان تم إرسال رسالة بتاريخ 2008/10/2 إلى الرئيس الفرنسي ساركوزي يعلمونه ويعلمون قادة الاتحاد الأوروبي بأن التعديل في المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة سيقلل من ثقة المستثمرين في النظام المصرفي الأوروبي ولن يحسن من استقرار السوق وأن المعايير قد تم تطويرها من اجل تزويد مستخدمي البيانات المالية بتعبير صادق عن الحقيقة وأن تغيير السياسات المتعلقة بتلك المعايير سيقلل من الشفافية، وسيضعف من معايير المحاسبة المقبولة عالمياً وأن الالتزام بتلك المعايير وما يرافق ذلك من إيضاحات كافية ستسمح لخبراء الاستثمار

بتقييم السلامة المالية للشركة وأن وضع قناع على الأداء المالي لن يحل المشكلة وأخيرا فانه لا يجب أن نقنع أنفسنا بان وقف العمل بمبدأ القيمة العادلة سيحل الأزمة .

وفي رأى الباحث أنه لابد من العمل على إيجاد آليات تساعد في تحديد القيمة العادلة بدلا من الرجوع خطوات إلى الوراء باعتماد مبدأ التكلفة التاريخية. وخصوصا لمنح المزيد من الثقة في الاسواق المالية.

وبالتالى فتوجيه الاتهام الى نظام المحاسبة لتقويم الأصول على أساس القيمة العادلة أو فيما يعرف بأسعار السوق المفترضة بدلا من التقويم على أساس التكلفة التاريخية هو عامل مساعد أو يعد محرك للأزمة المالية الأخيرة، وليس العامل الاساسى والذى أدى إلى جعل الأرباح تبدو أسوأ مما كانت عليه وأجبر الشركات على السعي لعمليات حقن رؤوس أموال مخفضة , وعلى الرغم من أن التقويم على أساس القيمة العادلة يعد وسيلة تضمن الشفافية والانضباط إلا أن الطريقة التى يتم التطبيق بها فى الأزمات لا تعكس الانخفاض الكبير فى المعاملات نتيجة عدم جودة المعلومات المحاسبية المنشورة[25] .

يقترح الباحث على مراكز البحوث والمعاهد المالية إعداد نموذج لقياس القيمة العادلة يراعى التطورات المستجدة على صعيد الأزمات المالية لإيقاف الآثار الدورية لتقويم الأصول على أساس أسعار السوق مع مراعاة العوامل الأخرى المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر على القيمة العادلة وللسماح بقياس الأصول المتداولة أو الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو الأصول الثابتة أو الأصول غير المتداولة أو الأصول المعنوية فيما عدا الأصول أو الأدوات المرتبطة بالرهن العقارى بطريقة ثابتة مع قيمها الفعلية .
وبمقتضى ذلك النهج يتحقق اعتراف محاسبي يساوي الفرق بين "القيمة العادلة المعدلة" وسعر السوق أو ما يسمى بالسعر الواقعى ، ويتم تسجيل الفروق بقائمة الدخل مع الإفصاح التام بتفاصيل التسوية في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. وسوف تقلل هذه الأرباح التأثير السلبي لأي خسائر معترف بها . ومتى زالت الأزمة، فيمكن للشركة استئناف ممارسات تقويم الأصول على أساس القيمة العادلة (أسعار السوق المفترضة) .

25- ندوة كلية التجارة, جامعة الأزهر ومركز الشيخ صالح كامل للاقتصاد الاسلامى بالاشتراك مع جمعية المحاسبين القانونين. 1/ نوفمبر/2008

أوصت المؤسسات المالية و التنظيمات المهنية[26] الشركات عند حساب القيمة العادلة ضرورة اتباع الأسس العلمية والمتمثلة فى أربعة معايير يراعى الالتزام بها عند عزمها على إخراج حساب للقيمة العادلة لأي سهم من أسهم الشركات المستثمر فيها للاعتماد عليها لحساب القيمة العادلة

معايير قياس القيمة العادلة للسهم :

1- التوزيعات النقدية

تعتبر التوزيعات النقدية التي تعلنها الشركات من ابرز المعايير التي يتعين الالتزام بها عند حساب القيمة العادلة لأي سهم من الأسهم.

2- نمو التوزيعات

من الضروري الأخذ في الحسبان معدل النمو في التوزيعات، إذا كانت تسير وفق خط منتظم رسمته الشركة في خططها، أما إذا كان النمو في التوزيعات متذبذبا وغير مستقر على منهج معين، فحينئذ هذا الأمر يصعّب من مهمة القائمين بحساب للقيمة العادلة للسهم.

3- درجة المخاطرة

تقيس درجة المخاطرة في الشركة درجة المخاطرة وفق أمور عديدة أبرزها سعر السهم فى السوق وعلاقته بمؤشر السوق أو ما يقال عنه اصطلاح - «معامل بيتا في قياس المخاطرة»

ومن الناحية العملية يعتبر هذا النمط من القياس مختصرا لجميع أنواع المخاطر التي تتعرض لها الشركات، وحينئذ فإن سعر السهم هو الذي يعكس تلك المخاطر.

4- أسعار الفائدة

تتناسب أسعار الفائدة عكسيا مع انخفاض القيمة العادلة لأسعار السهم .

يرى البعض[27] مفهوم القيم العادلة بأنه القيمة العادلة التى تنقسم إلى قسمين هما:

[26] - Security Exchange Commission (SEC) in USA.. www.sec.org and www.asb.uk.com

[27]- أ / نعيم سابا خورى , المؤتمر الدولى للمحاسبة والمراجعة (الواقع والتطلعات) نقابة التجاريين . فندق النيل هيلتون القاهرة : نوفمبر 2008

اولاً: قيم تستند الى السوق وهي:

- القيمة السوقية،أي الأسعار المعلنة في سوق نشط.
- القيمة العادلة وهي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات او تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة وفي معاملة مباشرة.

ثانياً: قيم لا تستند بالضرورة إلى السوق وهي:

- القيمة من الاستعمال (القيمة الاستخدامية).
- القيمة القابلة للاسترداد.
- القيمة الاستبدالية (تكلفة الإحلال).
- قيمة المنشأة المستمرة.
- قيمة التصفية.

ويتعلق بقياس القيمة العادلة بعض من المخاطر تتمثل فى ما يلى :

- مخاطر الائتمان.
- مخاطر السيولة.
- مخاطر السوق.

وبالتالى فلا شك بان مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، وأحدث تغييراً شاملاً في بنية البيانات المالية ومدلولاتها إلى اجل طويل. وكان ذلك نتاجاً للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة
والتي نضجت وتم بلورتها في المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة والتي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة.

ويوضح الشكل التالى : المخاطر التى توثر على قياس القيمة العادلة :

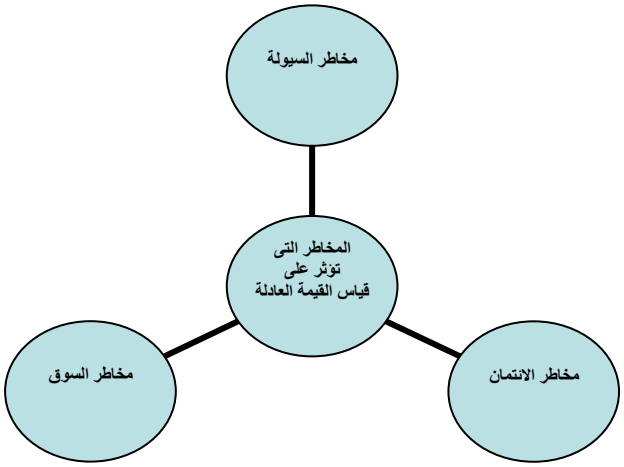

بينما العوامل التى تؤثر على قياس **القيمة العادلة** يوضحها الشكل التالى :

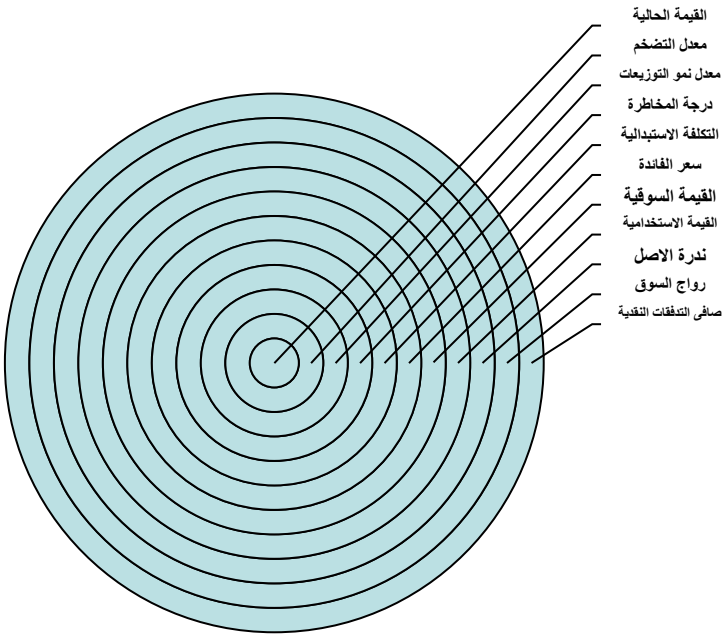

وسوف يقوم الباحث بإعداد دراسة ميدانية لتحديد أى من العوامل السابقة تؤثر على قياس القيمة العادلة وما هو ترتيب تلك العوامل فى الأهمية النسبية فى التأثير على القياس.

المبحث الرابع
دراسة ميدانية لتحديد العوامل المؤثرة على
دقة قياس القيمة العادلة

1- الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار الفروض التي تم عرضها بمقدمة الدراسة والتحقق من مدى صحتها، فيما يتعلق بالآثار الناتجة من تأثير خصائص جودة المعلومات المحاسبية على العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى.

2- مجتمع الدراسة:

تطرق الباحث إلى فئات الدراسة التالية:

1/2 المديرون الماليون ومديرى الأموال بشركات المقاولات و الاستثمار العقارى والخدمات المالية المساهمة العاملة فى مصر , تم اختيارهم بواقع عينة عشوائية من الشركات العاملة فى مصر والبالغ عددهم 485 شركة متواجدة فى السوق المصرى منذ 5 سنوات على الأقل تم اختيار عدد 35 شركة من الشركات التى يزيد رأسمالها عن 20 مليوناً لعدد 27 مديراً.

2/2 المستشارون الماليون بالهيئة العامة لسوق المال المختصين بإعداد ومراجعة دراسات إعادة التقويم للشركات الراغبة فى الاندماج وشركات الأشخاص الراغبة فى التحول لشركات أموال (مساهمة) والشركات التى يتم تقسيمها وعددهم 29 مستشاراً وخبيراً ماليا ومعظمهم من أساتذة الجامعات قائمين بالإشراف على مراجعات إعادة التقويم من أصل 120 مستشاراً وخبيراً مالياً .

3/2 السادة الفنيون والخبراء المثمنون بمكاتب المحاسبة والمراجعة المهنية المراسلة لمكاتب أجنبية والمصفون القضائيون ومكاتب الخبراء والبيع بالمزادات المهتمين بتنفيذ ومراجعة إعادة التقويم وعددهم 74 خبير مثمن يزاول العمل منذ 10 سنوات من أصل عدد 380 خبيراً .

4/2 السادة المحاسبون والمحامون من خبراء التثمين بمصلحة الخبراء بوزارة العدل والقائمين بالتثمين لأغراض الأصول بالميزانيات ما بين محاسب ومحامى والبالغ عددهم 42 خبيراً يزاولون العمل فى أعمال الخبرة والتثمين من أصل 210 خبير بالقاهرة.

3- عينة الدراسة :

استخدم الباحث أسلوب المعاينة العشوائية الطبيعية حيث أن مجتمع البحث يتألف من 4 فئات متمايزة عن بعضها من بعض، ولتحديد عينة الدراسة فى السوق المصرى والتى للأسف بها بسوق للأوراق المالية غير نشط , ولذلك قام الباحث باستكشاف مجتمع الدراسة من خلال دراسة استطلاعية مكونة من 20 مفردة تم إعدادها كما يلي :

1/3 حساب عينة الدراسة :

استخدم الباحث أسلوب النسبة للتوصل إلى العينة التي تمثل مجتمع الدراسة بشكل إحصائي متوازن تلبى نتائج البحث, ولقد تم ذلك على النحو التالي :

1/1/3- حساب عينة الدراسة عندما يكون السحب بإرجاع.

$$n = z_{\alpha/2} * P * Q / d^2$$

n : عبارة عن حجم العينة عندما يكون السحب بإرجاع

Z : عبارة عن القيمة الجدولية تحت المنحنى المعتدل الطبيعي ولقد تم افتراض أن مستوى المعنوية (5% =) وبالتالي

$$Z_{\alpha/2} = Z_{0.025} = 1.096 \simeq 2$$

P : عبارة عن النسبة في مجتمع الدراسة ولقد تم استبدال المعلمة (النسبة في مجتمع الدراسة) بقيمة الإحصاءة المحسوبة من خلال الدراسة الاستطلاعية, حيث تبين من نتائج الدراسة أن (P = 85 %)

Q: تمثل النسبة المكملة لمعلمة المجتمع حيث أن Q = 1- P وبالتالي نظرا لعدم توافر معلمة المجتمع فان q = 1-p

d: عبارة عن الخطاء المسموح به في المعاينة الإحصائية ولقد تم افتراض الخطاء في حدود 5%.

وبتطبيق القانون السابق من خلال نتائج الدراسة الاستطلاعية توصل الباحث إلى ما يلي:

$$n = 2 * 0.85*0.20 / (0.05)^2 = 136$$

2/1/3- حساب عينة الدراسة عندما يكون السحب بدون إرجاع:

قام الباحث باستخدام القانون التالي :

$$n_0 = \frac{n}{1+ n / N}$$

n_0 : عبارة عن حجم العينة عندما يكون السحب بدون إرجاع

N : عبارة عن حجم مجتمع الدراسة والبالغ 850

n : عبارة عن حجم العينة عندما يكون السحب بإرجاع ولقد تم احتسابها في الخطوة السابقة.

$$n = \frac{136}{1+ 136 / 850} = 117$$

2/3- توزيع عينة الدراسة :

استخدم الباحث أسلوب التخصيص Proportion Allocation وذلك حتى يتم توزيع عينة الدراسة على فئات الدراسة حسب حجم الطبقة داخل المجتمع، وتم توزيع 170 استمارة استبيان حتى يحصل الباحث على عدد كاف من الإجابات و بلغت الإجابات التي لم يتم الرد عليها 10 استمارات وبالتالى فقد بلغ عدد الاستمارات الصحيحة منها 160 استمارة . والجدول التالي يعرض عينة الدراسة موزعة حسب الفئات الأربع وكذلك نسب الاستجابة لكل طبقة على حده وفقا للاستمارات الصحيحة التي وردت من عينة الدراسة.

جدول رقم (1) توزيع فئات الدراسة

م	فئات الدراسة	عينة الدراسة		عينة الدراسة الحقيقية	
		ك	%	ك	%
1	مدير مالى ومدير أموال بالشركات	25	14,71	20	12
2	مستشار مالى بهيئة سوق المال	27	15,8	25	16
3	خبير مثمن ومصفون قضائيون	73	43	71	44
4	خبير بوزارة العدل	45	26,5	44	28
إجمالي		170	100	160	100

4- الأساليب الإحصائية المستخدمة :

1/4 تم وصف البيانات إحصائيا من خلال التوزيع التكراري والنسبي وبعض المقاييس

الوصفية كالوسط الحسابي ومعامل الاختلاف.

2/4 توزيع (كا^2) واختبارات الفروض لتقرير وجود أو عدم وجود أي ميل نحو اتجاه معين في البيانات مما يجعلها أكثر دقة.

يستخدم توزيع (كا^2) لإجراء اختبارات الفروض والتي تتعلق بالتوزيعات التكرارية وغيرها من التوزيعات الاحتمالية وغير الاحتمالية فبهذا التوزيع يمكن مقارنة التكرارات الملاحظة مع التكرارات المتوقعة ، إي تحديد ما إذا كانت الفروض الملاحظة بين هذه التوزيعات ترجع إلى مجرد عوامل الصدفة أم توجد قوى حقيقية وراء هذا الاختلاف.

$$\text{كا}^2 = \text{مجموع} \frac{(\text{التكرار المشاهد} - \text{التكرار المتوقع})^2}{\text{التكرار المتوقع}}$$

ويقوم هذا الاختبار على عدة افتراضات أهمها مستوى القياس اسمى ، المعاينة عشوائية بسيطة والمفردات مستقلة عن بعضها من بعض، ولا توجد قيود على حجم التكرارات المشاهدة إلا أن هذا الاختبار يشترط أن لا تقل عدد التكرارات

المتوقعة في كل خلية وفقا للآراء الغالبة في هذا الصدد كتكرارات مشاهدة عن 5 تكرارات في أي خلية.

3/4 اختبار التباين (ANOVA) واختبار صحة الفروض من خلال اختبار F : Test

5- تصميم قائمة الاستقصاء:

تم تصميم قائمة الاستقصاء المرفقة ضمن ملاحق البحث باستخدام مقياس ليكرت ذى التدرج الخمسى كما يلي:

أوافق بشدة	أوافق	لا أوافـــق ولا أعترض	أرفض	أرفض بالمرة

نعم	لا

تحتوى قائمة الاستقصاء الأولى على ثمانية أسئلة تدور حول مدى أهمية جودة المعلومات المحاسبية فى تأثيرها على دقة قياس صافى الربح المحاسبى لاختبار الفرض الأول , كما تحتوى القوائم الثانية والثالثة والرابعة على سؤال بكل منهم لاختبار الفرض الثانى والثالث , تقيس الثانية المخاطر المؤثرة على القيمة العادلة والقائمة الثالثة العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة أما القائمة الرابعة تهتم بترتيب للعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة.

6- خصائص العينة :

روعي في العينة المختارة بعض الخصائص الديموجرافية والمتمثلة في:

1/6 الشهادات المهنية للخبرة والتثمين وشهادة CMA وشهادة CFA.

2/6 مدة الخبرة (10 سنوات – 15 سنة – أكثر من 15 سنة).

3/6 المستوى التعليمي (دبلوم دراسات عليا – ماجستير – دكتوراه).

والجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة الفعلية :

جدول رقم (2)

التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة الفعلية موزعة على الخصائص الديموجرافية لفئات الدراسة

خصائص العينة	مدير مالى بالشركات ن = 20		مستشار مالى بهيئة سوق المال ن= 25		خبير مثمن ومصفى قضائى ن = 71		خبير بوزارة العدل ن = 44	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
شهادات مهنية								
CFA	3	15	2	8	5	7	--	--
CMA	7	35	1	4	—	--	--	--
شهادة تثمين	1	5	4	16	23	32	7	16
مدة الخبرة :								
10 سنوات	2	10	6	24	15	21	14	32
15 سنة	14	70	8	32	29	40	17	38
أكثر من 15 سنة	4	20	11	44	27	39	13	30
المستوى التعليمي								
دراسات عليا	11	55	6	24	16	22	14	32
ماجستير	2	10	9	36	9	13	8	18
دكتوراه	1	5	8	32	2	3	2	5

7- النتائج واختبار الفروض

- **نتائج القسم الأول:**

يتضمن قائمة الاستقصاء الأسئلة من رقم 1 إلى 10 والخاصة باختبار الفرض الأول والذي يتناول :

" لا توجد فروق دالة إحصائياً بين إجابات فئات الدراسة حول وجود علاقة ارتباط بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية و دقة قياس القيمة العادلة "

تتناول العبارات من الأول إلى العاشر :

1- فى اعتقادك أن ملائمة المعلومات المحاسبية لها تأثير على دقة قياس القيمة العادلة

2- فى اعتقادك أن صافى الربح المحاسبى يتأثر بمدى توثيق البيانات المحاسبية التى يتم تقديمها لأغراض عرض القوائم المالية

3- من متطلبات دقة القياس للقيمة العادلة تقديم بيانات محاسبية تكون على درجة عالية من الحياد

4- كلما كانت البيانات المحاسبية قابلة للمقارنة للنشاط نفسه وللسنوات السابقة كلما كانت البيانات المحاسبية أكثر جودة

5- يعد عامل الزمن والتوقيت المناسب فى تقديم المعلومات المحاسبية من الخصائص النوعية التى تحكم على جودة المعلومات المحاسبية عند قياس صافى الربح المحاسبى

6- كلما كانت المعلومات المحاسبية قابلة للفهم والاستيعاب كلما كانت جودة تلك المعلومات عالية ومؤثرة على قياس القيمة العادلة

7- فى اعتقادك أن الأهمية النسبية للبيانات المحاسبية عامل لا يجب إغفاله عند الحكم على جودة المعلومات المحاسبية لما لها من أثار مباشرة على قياس القيمة العادلة

8- تعتقد أنه كلما كانت للمعلومات المحاسبية قيمة تنبؤية كلما كانت ذات جودة مما يؤثر على دقة قياس القيمة العادلة.

9- مازالت قاعدة التكلفة والعائد عامل رئيسى عند قياس مدى قدرة المعلومات المحاسبية على الإمداد بقيم تصلح لقياس القيمة العادلة

10-مما لا شك فيه أن الثبات فى الطرق المستخدمة لقياس القيمة العادلة يعد من أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (3)
ترتيب الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية لأغراض التحليل الاحصائى

م	الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية	الرمز	الخاصية المقابلة للسؤال
1	الملائمة	**X1**	**الأول**
2	الوثوق	**X2**	**الثانى**
3	الحياد	**X3**	**الثالث**
4	القابلية للمقارنة	**X4**	**الرابع**
5	التوقيت الملائم	**X5**	**الخامس**
6	قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب	**X6**	**السادس**
7	الأهمية النسبية	**X7**	**السابع**
8	القيمة التنبؤية	**X8**	**الثامن**
9	اقتصادية المعلومة	**X9**	**التاسع**
10	الثبات	**X10**	**العاشر**

جدول رقم (4)

إجابات فئات الدراسة للخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وأثرها على دقة قياس القيمة العادلة

م	أوافق بشدة		أوافق		لا أوافق ولا أرفض		أرفض		أرفـــــض بالمرة		الاجمالى	%
الرمز	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%		
X2	146	91	10	6	3	2	1	2	--	--	160	100
X1	144	88	5	3	3	2	8	4	4	3	160	100
X6	143	87	5	6	5	3	2	2	2	2	160	100
X5	138	86	9	6	2	2	7	4	2	2	160	100
X3	130	81	16	11	7	4	6	4	--	--	160	100
X4	128	80	17	14	7	4	3	2	--	--	160	100
X9	125	78	19	12	4	3	8	5	4	2	160	100
X7	110	69	23	14	12	7	11	6	4	3	160	100
X10	108	67	24	15	10	6	7	4	11	8	160	100
X8	109	68	23	14	15	9	6	5	4	3	160	100

% من المستقصى 91 و 68 يتضح من إجابات الجدول السابق أن نسبة ما بين تشير إلى أن جودة المعلومات المحاسبية لها تأثير معنوى على دقة قياس القيمة العادلة مما يشير إلى رفض الفرض الأول بأنه لا توجد اختلافات جوهرية بين جودة المعلومات المحاسبية ودقة قياس القيمة العادلة وذلك يتضح من فروق الدالة الإحصائية وفق الوسط الحسابى لمتوسطات العينة والذى يوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (5)

توصيف وترتيب للخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة

م	الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية	الرمز	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الترتيب
1	الملائمة	**X1**	**3.41**	**0.55**	**الثانية**
2	الوثوق	**X2**	**4.16**	**0.59**	**الاولى**
3	الحياد	**X3**	**3.24**	**0.47**	**الخامسة**
4	القابلية للمقارنة	**X4**	**3.13**	**0.36**	**السادسة**
5	التوقيت الملائم	**X5**	**3.26**	**0.51**	**الرابعة**
6	قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب	**X6**	**3.38**	**0.70**	**الثالثة**
7	الأهمية النسبية	**X7**	**3.11**	**0.60**	**الثامنة**
8	القيمة التنبؤية	**X8**	**2.88**	**0.52**	**العاشرة**
9	اقتصادية المعلومة	**X9**	**3.12**	**0.34**	**السابعة**
10	الثبات	**X10**	**3.10**	**0.48**	**التاسعة**

ما يلى :5 ، 4 يتضح من الجدولين رقمى

1- وجود تأثير معنوى عند قياس القيمة العادلة بجودة المعلومات المحاسبية ويتضح ذلك من جدول رقم (4) بان ما يزيد على نسبة 68% من المستقصين تشير إلى ذلك

2- يأتى فى ترتيب الأولوية للخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الدخل المحاسبى خاصية الوثوق ويليها الملائمة وبالتالى تتأثر دقة قياس الربح المحاسبى بمدى إمكانية توثيق المعلومات المحاسبية بالإضافة الى مدى ملائمتها للقياس وينتهى الترتيب بخاصية القيمة التنبؤية.وقد يرجع ذلك فى نظر الباحث إلى أن طبيعة المعلومات المحاسبية ذات قيم تاريخية وتلك القيم فى الغالب لا تصلح للتنبؤ لأنها تعتمد على الماضى ولا تمثل الحاضر.

ولاختبار صحة الفرض الاول يتم ذلك من خلال اختبار F والمعروف بتحليل التباين (ANOVA) والتى يتم ايضاحها من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (6)

نتائج تحليل التباين للخصائص النوعية لأثر جودة المعلومات المحاسبية على دقة قياس صافى الربح المحاسبى

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.
بين المجموعات	244.2	8	30.5	100.00	0.00
داخل المجموعات	436.7	1431	0.3		
الاجمالى	680.9	1439			

يتضح من تحليل الجدول السابق أن قيمة F = 100.00 بدرجات حرية 1431.8 وبمستوى معنوية 0.000 مما يدل على رفض الفرض الأول وبإجراء اختبار المقارنات لمعرفة الأزواج المختلفة من الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس صافى الربح المحاسبى تتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (7)

نتائج اختبار المقارنات المتعددة لبيان أثر جودة المعلومات المحاسبية على دقة قياس القيمة العادلة

الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
X1		-٠,٢٦٣*	٠,١٤٤*	-٠,٧٥*	٠,١٦٣*	٠,٨٣١*	٠,٠٢٥	٠,٢٧٥*	٠,٢٤٥*	-٠,٢٧٣*
X2			٠,٤٠٦*	-٠,٤٨٨*	٠,٤٢٥*	١,٠٩٤*	٠,٢٨٨*	-٠,٠٢٥*	-٠,٤٢٥*	٠,٧٦٦*
X3				-٠,٨٩٤*	٠,٠١٩*	٠,٦٨٨*	-٠,١١٩*	٠,١٣١*	٠,٠٢٥*	٠,٧١٦*
X4					٠,٩١٣*	١,٥٨١*	٠,٧٧٥*	١,٠٢٥*	-٠,٧٣٤*	٠,٧٧٣*
X5						٠,٦٦٩*	-٠,١٣٨*	٠,١١٣	-٠,٦٤٧*	٠,٨٦٩*
X6							-٠,٨٠٦*	-٠,٥٥٦*	-٠,٣٦٥*	٠,٥١٢*
X7								٠,٢٥٠	-٠,٤١٧*	٠,٨٨٢*
X8									-٠,٣٢٥*	٠,٦٣٤*
X9										٠,٩٢٦*
X10										

- القيم فى الخلايا تمثل فرق المتوسطات بين الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية المدرجة فى الصف وتلك المدرجة فى العمود.
- الإشارة السالبة تدل على أن متوسط الخاصية فى العمود اكبر من متوسط الخاصية فى الصف
- * : إشارة تدل على أن الفرق معنوى

يتضح من تحليل جدول رقم (7) ما يلى :

1- **الخاصية النوعية الاولى : الملائمة**

- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية والخواص الثالثة والخامسة والسادسة والثامنة والتاسعة وتلك الفروق لصالح الخاصية الأولى مما يؤكد أن الخاصية الأولى يعد تأثيرها معنوى فى دقة قياس صافى الربح المحاسبى ويأتى ترتيبها الثانى فى ترتيب الخواص النوعية للمعلومات المحاسبية من حيث تأثيرها على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى.
- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخواص الثانية والرابعة والعاشرة وتلك الفروق لصالح تلك الخواص من حيث تأثيرها القوى على دقة قياس القيمة العادلة.
- لم توجد فروق جوهرية بين هذه الخاصية والخاصية السابعة

2- **الخاصية النوعية الثانية : الوثوق**

- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية والخواص الثالثة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والعاشرة وتلك الفروق لصالح الخاصية الثانية مما يؤكد أن الخاصية الثانية يعد تأثيرها أكثر معنوية من الخاصية الأولى فى دقة قياس صافى الربح المحاسبى.وهذا يؤكد ترتيبها أن تلك الخاصية من أكثر الخواص تأثيرا على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى.
- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخاصية الرابعة والثامنة والتاسعة وتلك الفروق لصالح تلك الخواص من حيث تأثيرها على قياس القيمة العادلة.
- لم توجد فروق جوهرية بين هذه الخاصية وباقى الخواص

3- الخاصية النوعية الثالثة : الحياد

- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية والخواص السادسة والثامنة والتاسعة والعاشرة وتلك الفروق لصالح الخاصية الثالثة.
- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخاصية الرابعة والسابعة وتلك الفروق لصالح تلك الخاصية من حيث تأثيرها على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى.
- لم توجد فروق جوهرية بين هذه الخاصية والخاصية الخامسة

4- الخاصية النوعية الرابعة : القابلية للمقارنة

- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية والخواص الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة وتلك الفروق لصالح الخاصية الرابعة من حيث تأثيرها على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى.
- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخاصية التاسعة وتلك الفروق لصالح تلك الخاصية من حيث تأثيرها على قياس القيمة العادلة.

5- الخاصية النوعية الخامسة : التوقيت الملائم

- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية والخواص السادسة والثامنة والعاشرة وتلك الفروق لصالح الخاصية الخامسة من حيث تأثيرها على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى.
- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخاصية السابعة والتاسعة وتلك الفروق لصالح تلك الخاصية من حيث تأثيرها على قياس القيمة العادلة.

6- الخاصية النوعية السادسة : قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب

- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخاصية السابعة والثامنة وتلك الفروق لصالح تلك الخاصية من حيث تأثيرها على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى.

- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخاصية السابعة وتلك الفروق لصالح تلك الخاصية من حيث تأثيرها على قياس القيمة العادلة.

7- الخاصية النوعية السابعة : الأهمية النسبية

- لم توجد فروق جوهرية بين هذه الخاصية والخاصية الثامنة.

8- الخاصية النوعية الثامنة : القيمة التنبؤية

- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية والخواص السادسة والثامنة والعاشرة وتلك الفروق لصالح الخاصية الخامسة من حيث تأثيرها على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى.
- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخاصية التاسعة وتلك الفروق لصالح تلك الخاصية من حيث تأثيرها على قياس القيمة العادلة.

9- الخاصية النوعية التاسعة : اقتصادية المعلومة

- وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخاصية العاشرة وتلك الفروق لصالح تلك الخاصية من حيث تأثيرها على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى.

وفيما يتعلق بترتيب الخواص النوعية لجودة للمعلومات المحاسبية فى ضوء النتائج التى أفرزها التحليل الاحصائى يتم ترتيبها كالجدول التالى :

جدول رقم (8)

ترتيب الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية	الترتيب	الرمز	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
الوثوق	**الأولى**	**X2**	**4.16**	**0.59**
الملائمة	**الثانية**	**X1**	**3.41**	**0.55**
قابليـــة المعلومـــات للفهم والاستيعاب	**الثالثة**	**X6**	**3.38**	**0.70**
التوقيت الملائم	**الرابعة**	**X5**	**3.26**	**0.51**
الحياد	**الخامسة**	**X3**	**3.24**	**0.47**
القابلية للمقارنة	**السادسة**	**X4**	**3.13**	**0.36**
الثبات	**السابعة**	**X8**	**3.12**	**0.34**
الأهمية النسبية	**الثامنة**	**X7**	**3.11**	**0.60**
إقتصادية المعلومة	**التاسعة**	**X9**	**3.10**	**0.34**
القيمة التنبؤية	**العاشرة**	**X10**	**2.88**	**0.48**

- **نتائج القسم الثانى :**

يتضمن قائمة الاستقصاء الأسئلة المرتبطة بمخاطر قياس القيمة العادلة والخاصة باختبار الفرض الثانى والذي يتناول :

" لا توجد فروق دالة إحصائياً بين إجابات فئات الدراسة حول وجود تأثير معنوى بين مخاطر القياس (مخاطر مالية و محاسبية و إقتصادية) عند قياس القيمة العادلة "

السؤال الأول :

- **فى رأيك انه لا توجد مخاطر مالية أو محاسبية أو اقتصادية عند قياس القيمة العادلة ؟**

وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من جدول رقم (9- أ) .

جدول رقم (9- أ)

مدى الاختلاف بين فئات الدراسة حول مخاطر قياس القيمة العادلة

	مدير مالي بالشركات		مستشار مالى بهيئة سوق المال		خبير مثمن ومصفى قضائى		خبير مالى بوزارة العدل	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	2	10	3	12	5	7	7	16
لا	18	90	22	88	66	93	37	84
كا2 المحسوبة = 0.409		د.ح = 3		مستوى الدلالة = 0.938 (غير دالة)				

حيث : ك = تكرار

السؤال الثاني:

إذا كانت الإجابة على السؤال سالف الذكر بالرفض فما هي المخاطر من وجهة نظرك التى تؤثر على قياس القيمة العادلة عند تحديد صافى الربح المحاسبى ؟

وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من جدول رقم (9 – ب) .

جدول رقم (9 - ب)

الأهمية النسبية لمخاطر قياس القيمة العادلة

مخاطر قياس القيمة العادلة	مدير مالي بالشركات			مستشار مالى بهيئة سوق المال			خبير مثمن ومصفى قضائى			خبير مالى بوزارة العدل		
	م	خ %	ر	م	خ %	ر	م	خ %	ر	م	خ %	ر
مخاطر التمويل	٣,٩٠	٤٠,٠	٢	٣,٥٠	٤٧,٠	٣	٤,٠٠	٤٥,٠	٢	٣,٧٥	٤٣,٦	٢
مخاطر تقدير صافى التدفقات النقدية الداخلة	٣,٧٥	٥١,٠	٤	٣,٩٥	٣٩,٧	٢	٣,٩	٤٧,٠	٣	٣,٧٥	٥١,٠	٤
مخاطر التضخم	٣,٨٥	٤٣,٥	٣	٣,٤٣	٤٨,٠	٤	٣,٨	٤٧,٨	٤	٣,٩	٤٦,٩	٣
جميع المخاطر السابقة	٤,٠٠	٣٦,٠	١	٤,٠٠	٣٦,٧	١	٤,١	٤٤,٠	١	٤,٠	٣٦,٠	١

حيث م = الوسط الحسابى المرجح
خ = معامل الاختلاف
ر = الترتيب (الرتبه)

أوضحت نتائج الجداول السابقة أنه لا توجد فروق بين إجابات فئات الدراسة حيث أكد على ذلك قيمة اختبار كا^2 (كا^2 المحسوبة = 0.409) ، مما يعنى عدم دلالتها الإحصائية ، حيث لم تصل هذه القيمة إلى الحد الذى يجعلها دالة عند مستوى 0.05 على الأقل ، وذلك عند درجات حرية 3 ، وقد أكدت النتائج بالجدول رقم (9 – أ) ميل فئات الدراسة الأربعة نحو الرفض ، حيث تراوحت الإجابات ما بين : (84 % - 93 %) راجع جدول رقم (9 – أ) .

وبالرغم من عدم وجود اختلافات بين الفئات محل الدراسة حول وجود مخاطر عند قياس القيمة العادلة إلا أن هناك تباينا كبيرا من حيث درجة الأهمية النسبية للمخاطر المالية (معدل التمويل) التى تؤثر على قياس القيمة العادلة والتى لا يمكن تجاهلها واتجهت فئات الدراسة إلى ترتيب للمخاطر التى تؤثر على قياس القيمة العادلة فكانت جميع فئات الدراسة تؤيد أن جميع المخاطر (مالية- محاسبية- اقتصادية) تؤثر على قياس القيمة العادلة وشبه اتفاق بين الجميع على أن المخاطر المالية (معدل التمويل) تمثل احدى المخاطر الهامة عند قياس القيمة العادلة وجاء فى الترتيب لدى الأغلبية أن المخاطر الاقتصادية (معدل التضخم) تاتى فى المؤخرة عند قياس القيمة العادلة وخاصة لدى مديرى الشركات وخبراء وزارة العدل بينما مخاطر تقدير صافى التدفقات النقدية الداخلة (مخاطر محاسبية) تاتى فى الترتيب الثالث لمخاطر القياس وتأتى فى الترتيب الرابع لدى المستشارين الماليين بهيئة سوق المال والخبراء المثمنين والمصفين القضائيين. راجع جدول رقم (9 – ب).

القسم الثالث :

يتضمن قائمة الاستقصاء الأسئلة المرتبطة بالعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة والخاصة باختبار الفرض الثالث والذي يتناول :

"لا توجد علاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى "

يتناول **السؤال الأول :**

فى رأيك انه لا توجد علاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى ؟ وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من جدول رقم (10 – أ) .

جدول رقم (10 – أ)

مدى الاختلافات بين فئات الدراسة حول العوامل المالية والاقتصادية المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة

	مدير مالى بالشركات		مستشار مالى بهيئة سوق المال		خبير مثمن ومصفى قضائى		خبير بوزارة العدل	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	1	5	2	8	3	4.23	2	4.88
لا	19	95	23	92	68	95.77	39	95.12
كا2 المحسوبة = 0.648		د.ح = 3		مستوى الدلالة = 0.885 (غير دالة)				

السؤال الثاني:

إذا كانت الإجابة على السؤال سالف الذكر بالرفض فما هو أكثر تأثيراً من العوامل التالية من وجهة نظرك يؤثر على دقة قياس القيمة العادلة للاصول الثابتة و الاصول غير المتداولة عند تحديد صافى الربح المحاسبى ؟

وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من جدول رقم (10 – ب) .

جدول رقم (10 – ب)

الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة
للأصول الثابتة والأصول غير المتداولة
موزعة حسب فئات الدراسة

العبارات	مدير مالى بالشركات			مستشار مالى بهيئة سوق المال			خبير مثمن ومصفى قضائى			خبير بوزارة العدل		
	م	خ %	ر	م	خ %	ر	م	خ %	ر	م	خ %	ر
القيمة الحالية للاصل	٤,٦٥	٣٠,٠	٤	٤,٨٤	٢٩,٠	٢	٤,٧٩	٣٢,٠	٣	٤,٥٨	٣٦,٠	٣
القيمة السوقية للاصل	٤,٩٥	٢٦,٠	١	٤,٩٠	٢٧,٠	١	٤,٨٧	٢٦,٠	١	٤,٦٥	٣١,٠	١
القيمة الاستخدامية للاصل	٤,٧٧	٢٨,٠	٣	٤,٨١	٣٢,٠	٣	٤,٨٣	٢٧,٠	٢	٤,٦٣	٣١,٥	٢
ندرة الاصل	٤,٥٣	٣٧,٠	٥	٤,٥٥	٣٥,٥	٦	٤,٦٤	٣٦,٠	٤	٤,٥٠	٣٦,٧	٤
حالات الرواج فى السوق	٤,٢٩	٣٩,٠	٧	٤,٤٦	٣٨,٠	٧	٤,٥١	١٩,٠	٦	٤,٤٨	٤٤,٠	٥
تكلفة الاحلال للاصل	٤,٨٠	٢٦,٠	٢	٤,٦٣	٣٢,٥	٤	٤,٥٧	٣٩,٠	٥	٤,٤١	٥٢,٠	٦
جميع العوامل السابقة	٤,٣٥	٣٨,٠	٦	٤,٥٩	٣٥,٠	٥	٤,٣٩	٣٩,٥	٧	٤,٣٨	٥٤,٦	٧

السؤال الثالث :

إذا كانت الإجابة على السؤال سالف الذكر بالرفض فما هو أكثر تأثيراً من العوامل التالية من وجهة نظرك يؤثر على دقة قياس القيمة العادلة للاصول المالية عند تحديد صافى الربح المحاسبى ؟

وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من جدول رقم (10 – جـ) .

جدول رقم (10 – جـ)

الأهمية النسبية للعوامل المالية و المحاسبية والاقتصادية المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة للأصول المالية (الأوراق المالية)

موزعة حسب فئات الدراسة

العبارات	مدير مالى بالشركات			مستشار مالى بهيئة سوق المال			خبير مثمن ومصفى قضائى			خبير بوزارة العدل		
	م	خ %	ر	م	خ %	ر	م	خ %	ر	م	خ %	ر
التدفقات النقدية للسهم	٤,٧٤	٤٧,٠	٣	٤,٦٢	٣٥,٠	٣	٤,٨٢	٣٥,٠	٣	٤,٤٠	٥٥,٠	٥
درجة المخاطرة للسهم	٣,٦٧	٤٩,٠	٤	٤,٥٥	٤٤,٠	٤	٤,٨٧	٢٦,٠	٢	٤,٥٠	٣٦,٠	٤
معدل نمو التوزيعات النقدية للسهم	٤,٩٥	٣٢,٠	١	٥,١١	١٢,٠	١	٤,٩١	١٩,٠	١	٤,٨٠	١٥,٠	١
القيمة السوقية للسهم	٤,٨٢	٣٩,٠	٢	٤,٩٨	٢٧,٠	٢	٤,٦٢	٥٠,٠	٥	٤,٦٥	٢٢,٠	٢
معدل الخصم	٣,٩٤	٥٤,٠	٥	٤,٥١	٥٤,٠	٥	٤,٧٤	٤٦,٠	٤	٤,٥٤	٢٦,٠	٣
معدل العائد الداخلى على السهم	٣,٢٩	٧١,٠	٧	٤,٣٧	٦٢,٠	٦	٤,٦١	٥٩,٠	٦	٤,٢٩	٧٥,٠	٧
جميع المخاطر السابقة	٣,٨٥	٦٨,٠	٦	٤,٣١	٦٥,٠	٧	٤,٣٩	٦٥,٠	٧	٤,٣٣	٦٦,٠	٦

أوضحت نتائج الجداول السابقة أنه لا توجد فروق بين اجابات فئات الدراسة حيث أكد على ذلك قيمة اختبار كا^2 (كا^2 المحسوبة = 0.648) ، مما يعنى عدم دلالتها الإحصائية ، حيث لم تصل هذه القيمة إلى الحد الذى يجعلها دالة عند مستوى 0.05 على الأقل ، وذلك عند درجات حرية 3 ، وقد أكدت النتائج بالجدول رقم (10 – أ) ميل فئات الدراسة الأربعة نحو الرفض ، حيث تراوحت الإجابات ما بين: (92 % - 95.77 %) راجع جدول رقم (10 – أ)

وبالرغم من عدم وجود اختلافات بين الفئات محل الدراسة حول وجود عوامل مؤثرة عند قياس القيمة العادلة للأصول الثابتة وغير المتداولة بصدد قياس الربح المحاسبى إلا أن هناك تباينا كبيرا من حيث درجة الأهمية النسبية للعوامل التى تؤثر على دقة قياس القيمة العادلة والتى لا يمكن تجاهلها فيما يتعلق بالأصول المادية

واتجهت فئات الدراسة الى ترتيب لتلك العوامل التى تؤثر على قياس القيمة العادلة لتلك الأصول فكانت جميع فئات الدراسة تؤيد أن العامل الاول المؤثر على دقة قياس القيمة العادلة يتمثل فى القيمة السوقية يليه فى الترتيب القيمة الاستخدامية وشبه اتفاق بين الجميع على أن جميع العوامل السابقة وعامل تكلفة الإحلال تأتى فى المرتبة الأخيرة عند قياس القيمة العادلة. راجع جدول رقم (10 – ب).

وفيما يتعلق بالأصول المالية (الأوراق المالية) فعلى الرغم من عدم وجود اختلافات بين الفئات محل الدراسة كما سبق الاشارة حول وجود عوامل تؤثر على دقة قياس القيمة العادلة بصدد قياس الربح المحاسبى الا أن هناك تباينا كبيرا من حيث درجة الأهمية النسبية للعوامل التى تؤثر على دقة قياس القيمة العادلة والتى لا يمكن تجاهلها فيما يتعلق بالأصول المالية واتجهت فئات الدراسة الى ترتيب لتلك العوامل التى تؤثر على قياس القيمة العادلة لتلك الأصول فكانت جميع فئات الدراسة تؤيد أن العامل الأول المؤثر على دقة قياس القيمة العادلة يتمثل فى معدل نمو التوزيعات النقدية يليه فى الترتيب القيمة السوقية وشبه اتفاق بين الجميع على أن جميع العوامل السابقة وعامل معدل العائد الداخلى تأتى فى المرتبة الأخيرة عند قياس القيمة العادلة. راجع جدول رقم (10 – جـ).

ويتضح من النتائج السابقة لاختبار الفروض ما يلى :

الفرض الأول :

" لا توجد علاقة أرتباط بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية و دقة قياس القيمة العادلة "

أثبت الدراسة الاختبارية رفض صحة الفرض الأصلى وقبول فرض العدم بوجود علاقة جوهرية بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية و دقة قياس القيمة العادلة وأظهر التحليل الاحصائى ترتيب للأهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية فكانت الخاصية الاولى متمثلة فى "الوثوق" والأخيرة "القيمة التنبؤية" .

الفرض الثانى :

" لا يوجد اختلاف بين مخاطر القياس (مخاطر مالية ومحاسبية واقتصادية) عند قياس القيمة العادلة "

أثبت الدراسة الاختبارية برفض صحة الفرض الاصلى وقبول فرض العدم من وجود علاقة جوهرية بين مخاطر القياس و دقة قياس القيمة العادلة , وتمثلت الأهمية النسبية فى المخاطر المالية.

الفرض الثالث :

" لا توجد علاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى "

أثبت الدراسة الاختبارية رفض صحة الفرض الاصلى بأنه لا توجد علاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبى وقبول فرض العدم بوجود تأثير معنوى بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة سواء للأصول المادية أو الأصول المالية (الأوراق المالية) واتجهت فئات الدراسة نحو التركيز على عامل القيمة السوقية بالنسبة للأصول المادية وعامل معدل نمو التوزيعات النقدية للسهم فيما يتعلق بالأصول المالية .

والباحث لا يوافق على ترتيب الأهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية عند قياس القيمة العادلة الذى أظهره التحليل الاحصائى لعينة الدراسة حيث يرى الباحث أنه من المنطقى أن تكون خاصية "الحياد" هى الحاصلة على الأولى فى الترتيب وليست خاصية "الوثوق", إلا أنه يوافق على ترتيب خاصية القيمة التنبؤية بالأخيرة . كذا يوافق الباحث على نتيجة التحليل الاحصائى لكل من الفرض الثانى والثالث وكذا الاهمية النسبية لترتيب العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة سواء للأصول الثابتة أو الأصول غير المتداولة أو فيما يتعلق بالأصول المالية

وعلى ضوء ما جاء فى نتيجة اختبار الفروض والتحليلات المعروضة بالدراسة يوصى الباحث بما يلى :

1- ضرورة إجراء مزيد من البحوث حول العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة من حيث العوامل المالية والاقتصادية والأثر السلوكى المباشر على أسعار السوق وأسعار الظل على المستوى المحلى والاقليمى والدولى.

2- على القائمين بتحديد إجراءات القياس للقيمة العادلة للأصول ضرورة توخى الدقة والحياد عند قياس القيمة العادلة لما لذلك من آثار مباشر على دقة قياس صافى الربح المحاسبى وما يتأثر به توزيعات الأرباح على المساهمين ونتيجة النشاط.

3- الاهتمام من معدى ومراجعى القوائم المالية بعنصرى الملائمة للمعلومات المحاسبية وتوثيقها عند تقديمها للإثبات والتسجيل بالدفاتر المحاسبية لما لها من أثر مباشر على حقيقة القيم المعروضة بالقوائم المالية والتى يتم الإفصاح عنها لمستخدمى القوائم المالية بالشكل الذى يساعد المستخدمين على سرعة الفهم والاستيعاب.

4- تصميم دورات تدريبية من التنظيمات المهنية سواء جمعيات علمية أو مهنية أو نقابية لطرق قياس القيمة العادلة تتفق ومتطلبات معايير المحاسبة المصرية ومعايير التقرير المالي الدولية لخدمة معدى القوائم المالية من محاسبين ومراجعين.

المراجع :

أولا : المراجع العربية : كتب ودوريات علمية مصرية واقليمية

1- د. أحمد حلمي جمعه، د. عطا الله خليل، " معايير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات – التطورات الحالية "، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة – جامعة المنوفية، السنة الرابعة عشر، العدد. 2, سنة : 2002

2- د. عبد الناصر محمد سيد درويش تقييم اتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية وانعكاساتها على الوظيفة المحاسبية - دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية , كلية التجارة- جامعة المنصورة. المجلة المصرية للدراسات التجارية المجلد 31 العدد الثاني (2008)

3- د. عصافت عاشور, المحاسبة عن الأدوات والمشتقات المالية. مكتبة عين شمس , القاهرة : 2002

4- د. عطا الله خليل ." دور المعلومات المحاسبية فى ترشيد قرارات الاستثمار فى سوق عمان للأوراق المالية" المؤتمر العلمى الرابع – استراتيجيات الأعمال فى مواجهة تحديات العولمة (الريادة والإبداع) – جامعة الزيتونة , الأردن : 2005

5- د. طارق حماد, موسوعة معايير المحاسبة الدولية (المعيار 39) الأدوات والمشتقات المالية, مكتبة عين شمس . سنة : 2003

6- د. ظاهر ظاهر القشي. "أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات الأردنية في ظل تكنولوجيا المعلومات والقيمة العادلة" مجلة المدقق - جامعة الإسراء – قسم المحاسبة ، العدد 67-68 أيلول 2006، الأردن.

7- د. محمد أحمد إبراهيم خليل "دور حوكمة الشركات فى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية "دراسة نظرية

تطبيقية".مجلة الدراسات والبحوث التجارية. كلية التجارة – جامعة بنها , العدد الأول سنة : 2005

8- د. محمد أشرف عبد البديع ."دور الإفصاح الفترى عن المعلومات وتقارير الفحص المحدود عليها فى تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية" المجلة العلمية – كلية التجارة – جامعة أسيوط. العدد الثلاثون, سنة 2001

9- د. محمد عبد العزيز خليفة , معايير المحاسبة المصرية وآثارها الضريبية. مكتبة عين شمس, القاهرة : 2007

10- د. هيثم السعافين، الاتجاهات المحاسبية الحديثة في تقييم الموجودات وأثرها على القرارات الاستثمارية ، مجلة المدقق. العدد 52-53، جامعة الإسراء ,الأردن : 2003

11- أ / نعيم سابا خورى , المؤتمر الدولى للمحاسبة والمراجعة (الواقع والتطلعات) نقابة التجاريين . فندق النيل هيلتون القاهرة : نوفمبر 2008

12- تقاريير وندوات وموسوعات ومواقع على شبكة المعلومات الالكترونية :

- الجريدة الاقتصادية السعودية , عدد 2008/11/8
- تقرير الاستقرار المالى العالمى (GFSR)– منشورات صندوق النقد الدولى, مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء- مصر عدد ابريل 2008
- موسوعة معايير المحاسبة الدولية . من إصدارات مجمع المحاسبين والمراجعين العرب, مكتب طلال أبو غزالة. الأردن 2003
- موقع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين على شبكة الانترنت http://www.socpa.org.sa/index.php
- ندوة كلية التجارة, جامعة الأزهر ومركز الشيخ صالح كامل للاقتصاد الاسلامى بالاشتراك مع جمعية المحاسبين القانونين. 1/ نوفمبر/2008

ثانيا : مراجع أجنبية

1- Allister Wilson, "Fair Value and measurement where the conflicts lie" Journal Balance Sheet, 2001Vol 9, Iss .4
2- Bill Bergman: "Accounting for Money: The fair value of cash assets and deposit liabilities", Advanced in Public Interest Accounting, 2004, Vol, 10.
3- Elaine Henry, Oscar J. Holzmann, Ya-wen Yang: "FASB: Fair value measurements: The next step" Journal of Corporate Accounting & Finance : 2007 Vol 18 Iss 6,
4- Estimating Fair Value (157) of Financial Instruments in Inactive Markets 4 Accounting Standards Board Staff Financial Reporting Commentary, November 20,2008
5- Hendrickson, Eldon S. And Michael F. Van Breda, 1992, Accounting Theory, Fifth Edition, Irwin/McGraw-Hill 1992, P 132.
6- Howard Altman, S FAS No. 157 "Fair Value Measurements". CAP Journal, December 12, 2007
7- Patricia Jackson, David Lodge, "Fair value accounting and the future of financial instruments" Balance Sheet: 2000, Vol: 8, Iss. 5
8- Paul Kraft, "Fair value methodologies" Journal of Investment Compliance, 2005 Vol: 6, Iss. 1
9- Richard G. Schroeder; Myrtle W. Clark; and Jack M. Cathey; Accounting Theory and Analyses, John Wiley & Sons, Inc. 2001. Page (19).
10- Zacharski, Alan Rosenblat: "Fasb statement on fair value measurement" Journal of Investment Compliance, 2007 Vol: 8, Iss. 1
11- www.asb.uk.com
12- http://www.fasb.org/news/2008-FairValue. AcSB staff considers this guidance to be consistent with Canadian standards.
13- www.iasb.uk
14- http://www.oecd.com/ accounting report of 2008
15- www.sec.org Security Exchange Commission (SEC) in USA

الـــملاحـــق

قائمة استقصاء

القسم الأول : مدى تأثير خصائص جودة المعلومات المحاسبية على دقة قياس القيمة العادلة

م	السؤال	أوافق بشدة	أوافق	لا أدرى	أرفض	أرفض بالمرة
1	فى اعتقادك أن ملائمة المعلومات المحاسبية لها تاثير على دقة قياس القيمة العادلة					
2	فى اعتقادك أن صافى الربح المحاسبى يتأثر بمدى توثيق البيانات المحاسبية التى يتم تقديمها لأغراض عرض القوائم المالية					
3	من متطلبات دقة القياس للقيمة العادلة تقديم بيانات محاسبية تكون على درجة عالية من الحياد					
4	كلما كانت البيانات المحاسبية قابلة للمقارنة للنشاط نفسه وللسنوات السابقة كلما كانت البيانات المحاسبية أكثر جودة					
5	يعد عامل الزمن والتوقيت المناسب فى تقديم المعلومات المحاسبية من الخصائص النوعية التى تحكم على جودة المعلومات المحاسبية عند قياس القيمة العادلة					
6	كلما كانت المعلومات المحاسبية قابلة للفهم والاستيعاب كلما كانت جودة تلك المعلومات عالية ومؤثرة على قياس القيمة العادلة					

7	فى اعتقادك أن الأهمية النسبية للبيانات المحاسبية عامل لا يجب إغفاله عند الحكم على جودة المعلومات المحاسبية لما لها من أثار مباشرة على قياس القيمة العادلة					
8	إذا كان الإفصاح التام جوهر نظرية المحاسبة فان تقديم معلومات محاسبية لا يتم الإفصاح عنها بالقوائم المالية يعد عاملا مؤثرا على دقة قياس الربح المحاسبى					
9	تعتقد أنه كلما كانت للمعلومات المحاسبية قيمة تنبؤية كلما كانت ذات جودة مما يؤثر على دقة قياس القيمة العادلة.					
10	مما لاشك فيه أن الثبات فى الطرق المستخدمة لقياس القيمة العادلة يعد من أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية.					

القسم الثانى : مخاطر قياس القيمة العادلة

السؤال الأول:

- **هل ترى انه توجد مخاطر عند قياس القيمة العادلة ؟**

نعم ☐ لا ☐

السؤال الثاني:

إذا كانت الإجابة على السؤال سالف الذكر بالإيجاب فما هي المخاطر من وجهة نظرك التى تؤثر على قياس القيمة العادلة عند تحديد الربح المحاسبى ؟

السؤال	المخاطر المالية (معدل التمويل)	المخاطر المحاسبية (صافى التدفقات النقدية الداخلة)	المخاطر الاقتصادية (معدل التضخم)	جميع المخاطر السابقة
1- فى رأيك أى من المخاطر التالية تؤثر على قياس القيمة العادلة				

القسم الثالث

العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة

السؤال الأول:

- **هل ترى ان هناك لا توجد علاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة ؟**

نعم ☐ لا ☐

السؤال الثاني:

إذا كانت الإجابة على السؤال سالف الذكر بالرفض فما هي الأهمية النسبية للعوامل التالية من وجهة نظرك تؤثر على دقة قياس القيمة العادلة عند تحديد صافى الربح المحاسبى ؟

1- الأصول المادية (الأصول الثابتة والأصول غير المتداولة) :

السؤال	القيمة الحالية للأصل	القيمة السوقية للأصل	القيمة الاستخدامية للأصل	حالات الرواج فى السوق	ندرة الأصل	التكلفة الاستبدالية للأصل	جميع المخاطر السابقة
فى رأيك اى من العوامل التالية تؤثر على دقة قياس القيمة العادلة							

2- الأصول المالية (الأوراق المالية) :

السؤال	صافى التدفقات النقدية الداخلة	درجة المخاطرة	معدل نمو التوزيعات النقدية	القيمة السوقية	سعر الفائدة	معدل التضخم	جميع المخاطر السابقة
فى رأيك أى من العوامل التالية تؤثر على قياس القيمة العادلة							